تحليل لـ«الأمناء» يرصد التحديات السياسية لتنفيذ اتفاق الرياض

ما المحطات التي تواجه الاتفاق حتى يصل لبر الأمان؟

وما دلالات التوترات العسكرية في أبين وشبوة؟

الأمناء تحليل / د. عبد الحكيم محمد العراشي:

عكف مركز رؤى للدراسات الاستراتيجية والاستشارات والتدريب منذ إعلان اتفاق الرياض حتى إعداد التقرير بمراقبة تنفيذ بنود الاتفاق، وإعداد دراسة حول إمكانية نجاح الاتفاق، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستطلاع العام وتقارير المنظمات العالمية، وكذلك على التقارير والنشرات التحليلية للسياسيين والمحللين.

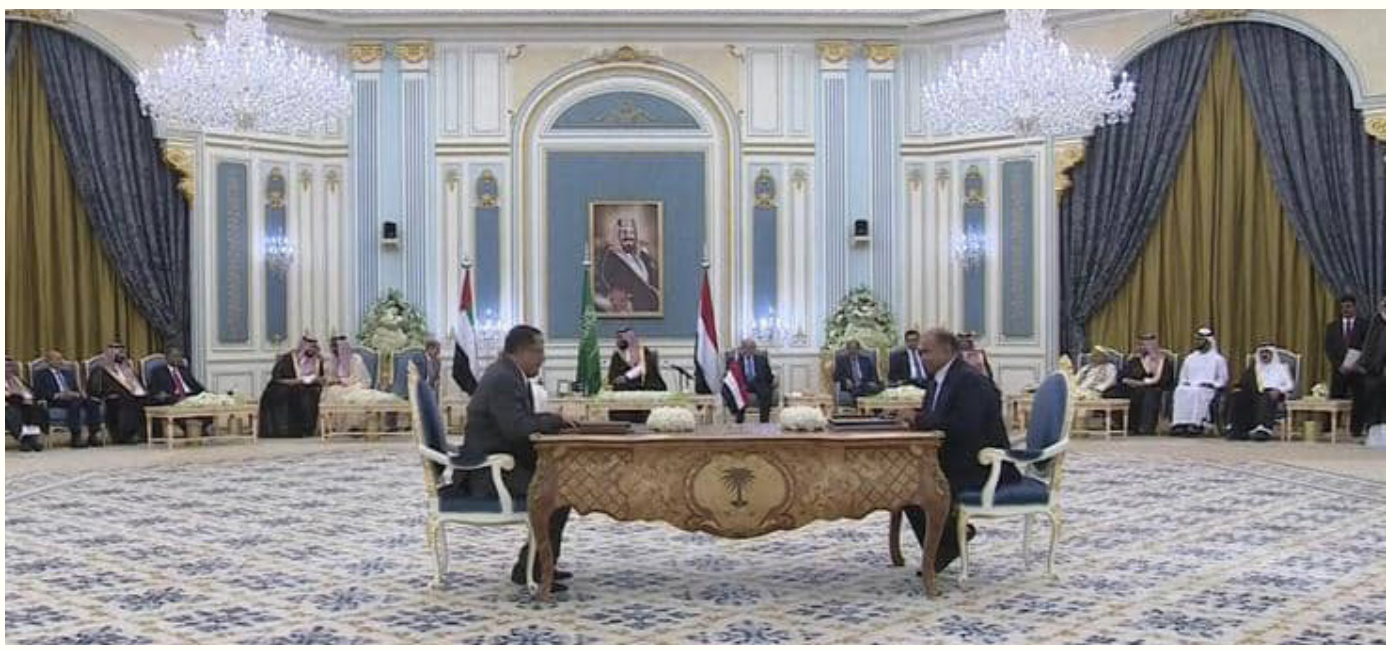

ومن خلال التحليل المعلوماتي الوارد عن اتفاق الرياض خلال الفترة السابقة خلص المركز بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر الاتفاق في الفترة الماضية، هي أن بنود الاتفاق كانت فضفاضية، كما كان يكتنفها الغموض، وتجريف بنود الاتفاق، واتساع هوة الخلاف، والانقسام الداخلي للمكونات اليمنية وهشاشة سياستها، هذا بالإضافة إلى الاستعدادات الحربية.

وعلى الرغم من الاخطاء الكبيرة التي وجدت في اتفاق الرياض بنسخته الأولى (الأصلية)، والتي أدت إلى صعوبة تنفيذه وتعثره لمدة اقتربت من العام، وذلك منذ توقيعه في 15/10/2019م، إلا أن المملكة العربية السعودية عملت على إعادة تفعيله مرة أخرى، بما يحتويه من أخطاء وشوائب وثغرات.

وعلى الرغم من نجاح المملكة العربية السعودية في الجولة الثانية لاتفاق الرياض من ايجاد حالة من التوافق والتفاهم بين الأطراف اليمنية الذي يأتي على رأسها السلطة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وما تلا ذلك من وضع اقدام المتصارعين في بداية طريق التنفيذ، إلا أن ذلك لا يعني أن الاطراف الموقعة قد صعدت على متن قطار اتفاق الرياض، الذي انطلق بتسمية محافظ محافظة عدن ومدير أمنها، وما سيتلي ذلك من نطق كل طرف بحقائبه الوزارية المخصصة له؛ لأنه مازال أمام هذا القطار تحديات ومحطات كثيرة حتى أن يصل إلى بر الأمان.

وتُعدَ التحديات السياسية من أهم التحديات التي يواجها اتفاق الرياض، وذلك لتعددها واختلافها وتضاربها، فمن أهم تلك التحديات:

التكتلات الداخلية

على الرغم مما نسمع ونقرأ عنه من تقارب في تنفيذ اتفاق الرياض بين السلطة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلا أننا لا نلمس أثره في الواقع، فما زال الخوف والحذر والحيطة يعملان عملهما من وراء ستار، كما أنه ما زالت هنالك فوارق ظاهرة على التكتلات الداخلية للسلطة الشرعية اليمنية وكذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، سواءً كانت هذه التكتلات على شكل معسكرات دينية أو اجنحة عسكرية، أضف إلى ذلك أن الفارق السياسي ونمط التفكير والاتجاه الايجابية للتطبيق، وما نراه من توترات عسكرية في ابين وشبوة خير شاهد على ذلك.

تجعل هذه التكتلات داخلي قطبي اتفاق الرياض لا تمتزج مع بعضها امتزاجاً كافياً، إذ ما زال كل منها يتقيد بقيود لا تتوافق مع توجهات الطرف الذي تنتمي إليه، سواءً كان هذا الطرف السلطة الشرعية اليمنية أو المجلس الانتقالي الجنوبي، لذلك من الصعب تنفيذ اتفاق الرياض بيُسر وسهولة.

غياب جدية الأطراف لتنفيذ الاتفاق

يبدو أن جدية الأطراف لتنفيذ اتفاق الرياض تكاد أن تكون غير متوفرة، وإن نية التنفيذ وجدت على الورق، ولم يكن لوجدوها أي أثر في أرض الواقع؛ فمن غير المعقول أن يكون في نية الحكومة الشرعية تطبيق اتفاق الرياض بحكومة شراكة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وهي تنظر إليه بأنه مجرد مليشيات ومغتصب للسيادة والحكم، كما أنه من غير المعقول أن تكون هناك نية لتطبيق اتفاق الرياض من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي والدخول بحكومة شراكة مع الشرعية اليمنية وهو لا يعترف بها، ويرى أن هدفه الرئيس استعادة دولة الجنوب، فكيف يجتمع السيفين في غمدٍ واحدٍ؟.

ومن هنا يبدو أن توقيع اتفاق الرياض من قبل السلطة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي جاء نتيجة ضغوطات سعودية، لذا تم توقيع الاتفاق تحت الضغط والإكراه، لهذا انعدمت

الانشقاق الحكومي المرتقب

يبدو أن نظام المحاصصة الوزارية بين الأطراف اليمنية الموقعة غير مجدية النفع، لما سيترتب على ذلك أثار سلبية على إدارة الحكومة المشتركة للبلاد، بل سيترتب على ذلك انقسام حكومي داخل الحكومة، حيث سيذهب كل طرف بإدارة حقائبه الوزارية وجهه مغايرة للطرف الآخر، وهذا الأمر سوف يسبب – بدون شك- في انهيار نظام الشراكة السياسية التي وضعها اتفاق الرياض.

كما أن هناك نقطة أخرى تزيد من هوة التباعد، وتعمل على زيادة الانشقاق والتصدع، وهذه النقطة تتمثل في التكتل داخل الحكومة، فعندما تتشكل الحكومة وفقًا لاتفاق الرياض المبني على الشراكة بين الجنوب والشمال سينتج عن ذلك ظهور كتلتين داخل الحكومة (الكتلة الجنوبية والكتلة الشمالية)، وهذا الأمر سيعقد الأمور أكثر، كما أنه سيزيد من الثلمة بين الجنوب والشمال، وبذلك يتسع الصدع أكثر، لدرجة أنه يصعب رأبه فيما بعد.

وجود مكونات سياسية معارضة

هناك العديد من المكونات السياسية في الشمال والجنوبِ ترفض رفضًا قاطعًا اتفاق الرياض جملةً وتفصيلا، وتعمل على مناهضته والنيل منه، وعلى الرغم من محدودية تأثيرها، وضيق مساحة تحركها، إلا أنه، كما أحسب، سيتم استغلالها ودعمها من قبل اطراف محلية وخارجية، وسيصبح لها صدى فيما بعد.

الرهان الخارجي

على الرغم من أنّ المملكة العربية السعودية خطت خطوة كبيرة نحو تنفيذ الاتفاق، والذي ترى أن عملية تحقيقه ضرورية ومهمة، كون ذلك سيشكل إنجاز سياسي يحسب لها، وذلك بعد سلسلة من إخفاقاتها في الشأن اليمني.

ومن جهة أخرى فأن هناك قوى إقليمية متعددة تسعى إلى اجهاض اتفاق الرياض بشتى الطرق، وتحاول أن تعيق مساعي المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، وهذه القوى – بدون شك- تسعى إلى إرباك موقف المملكة العربية السعودية؛ لأن هذه القوى تنطلق في سياستها هذه من استراتيجية تضارب المصالح مع المملكة العربية السعودية على مستوى الساحة الاقليمية هذا من جهة، وكذلك سعي هذه القوى إلى الحفاظ على مصالحها ونفوذها وشركائها في اليمن من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس سوف تجتهد تلك القوى في تعطل الالتزام بتنفيذ اتفاق الرياض، وذلك من خلال وضع العراقيل والعوائق عبر الشركاء المحليين، وذلك من خلال تصعيد التوتر العسكري، ودفع البلاد نحو هاوية التدهور الأمني، ومحاولة خلط الأوراق السياسية، وإعادة تشكيل بعض التكتلات السياسية.

خلاصة القول؛ إن هناك تضارب من المصالح، وتعارض في السياسات بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، ورغم هذه التحديات إلا أن الطرفين وافقا على اتفاق الرياض على مضض منهما، ولكن مع هذا سيشكل توقيع اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي محطة فارقة من محطات الصراع السياسي، ونقطة تحول مهمة في مسار الازمة اليمنية خاصة وان الاتفاق في حالة نجاح تنفيذه سيعمل على توسيع الشرخ بين الشمال والجنوب من جهة، وبين المكونات اليمنية من جهة

وهل سيحدث انقسام حكومي داخل الحكومة الجديدة؟

ولماذا تسعى بعض القوى تعطل الالتزام بتنفيذ اتفاق الرياض؟